

دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير منتجات المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية The role of Islamic financial engineering in developing the products of non-bank Islamic financial institutions

أ. طواهر عبد الجليل

المركز الجامعي إيليزي

د. أميرة بن مخلوف

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

د. مختار بونقاب

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

الملخص: نسعى من خلال هذا المقال إلى إبراز مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار نماذج منتجات للمؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية، وخلصت الدراسة إلى أن الهندسة المالية الإسلامية تزخر بعدد النماذج والمنتجات المالية المبتكرة التي تتميز بالمصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، كما أن تطبيق هذه الصناعة بالمؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية يزيد من تنافسيتها مع مثيلاتها التقليدية، فضلا عن إيجاد حلول مبتكرة لحل مختلف مشاكل التمويل التي تعاني منها هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: الهندسة المالية الإسلامية، المصداقية الشرعية، الكفاءة الاقتصادية، المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية، نماذج منتجات.

Abstract: In this article, we aim to highlight the contribution of Islamic financial engineering to the innovation of product models for non-bank Islamic financial institutions. The study has concluded that the Islamic financial engineering has numerous innovative financial models and products that are characterized by legitimate credibility and economic efficiency. In addition, the application of this industry to non-bank Islamic financial institutions increases their competitiveness with their traditional counterparts and contributes to finding innovative solutions to solve the various financing problems encountered by these institutions.

Keywords: Islamic financial engineering, legitimate credibility, economic efficiency, non-bank Islamic financial institutions, product models.

مقدمة

استطاعت المؤسسات المالية الإسلامية تحقيق نجاحات كبيرة على الصعيدين الإقليمي والدولي، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وذلك بالرغم من حداثة تجربتها نسبيا بالمقارنة مع نظيراتها التقليدية، إلا أنه ومع تطور النشاطات الاقتصادية المختلفة وازدياد الطلب على خدمات المؤسسات المالية الإسلامية، فقد تطلب ذلك تطورا مماثلا في الخدمات المالية والتمويلية المقدمة لتلك النشاطات بأكفأ طريقة ممكنة، وفي هذا الإطار نجد أن المؤسسات المالية الإسلامية لا زالت غير قادرة على تلبية تلك الاحتياجات التمويلية سواء للأفراد أو المؤسسات أو الحكومات بالقدر الكافي، وربما يعود ذلك لتركز عملياتها على منتجات وأدوات مالية محدودة.

ومن هنا تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية كأداة مناسبة لإيجاد منتجات وأدوات مالية مبتكرة تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، خاصة في ظل ترابط أسواق التمويل الدولية بفعل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وما يفرضه من ضغوط تنافسية حادة على المؤسسات المالية الإسلامية من قبل نظيرتها التقليدية.

إشكالية الدراسة:

تحتاج المؤسسات المالية الإسلامية إلى تشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية المبتكرة، التي تمكنها من إدارة سيولتها بصورة مرحة، فضلا عن مساهمتها في المحافظة على بقاءها وتطورها، ومن هنا تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية التي تحتوي على عديد

النماذج والمنتجات المالية المبتكرة، التي تحتاجها المؤسسات المالية الإسلامية من جهة لزيادة تنافسيتها وضمان ديمومة نموها، فضلا عن إدارة مخاطرها وزيادة ربحيتها من جهة أخرى.

وانطلاقاً مما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- ما مدى مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تطوير نماذج منتجات للمؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية؟
- وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الإشكاليات الجزئية يمكن طرحها كالتالي:
- ما هي أهم مزايا تطبيقات نماذج منتجات الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية؟
- هل تتوفر الهندسة المالية الإسلامية على نماذج منتجات مطبقة أو قابلة للتطبيق بالمؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من التساؤلات السابقة فإن هذه الدراسة تقوم على اختبار الفروض التالية:

- إن من أهم المزايا التي تكتسبها المؤسسات الدالية الإسلامية نظير تطبيقها لنماذج منتجات الهندسة المالية الإسلامية زيادة قدرتها التنافسية من خلال تلبية الاحتياجات المترابدة لطالبي التمويل بطريقة كفأة، كما تمكن الهندسة المالية الإسلامية المؤسسات المالية من إدارة مخاطرها بشكل أفضل؛
- تتوفر الهندسة المالية الإسلامية على عديد النماذج المطبقة أو القابلة للتطبيق بالمؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعاً أساسياً وهو الهندسة المالية الإسلامية، التي أصبحت بقاء وتطور المؤسسات المالية الإسلامية مرهوناً بها بشكل كبير، علماً أن هذه المؤسسات تمثل الشريان الأساسي الذي يزود الاقتصاد والمجتمع بالتمويل المطلوب، كما تبرز أهمية الدراسة في كون الهندسة المالية الإسلامية تمثل الأداة المناسبة لإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، المطبقة أو القابلة للتطبيق بالمؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية.

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على مزايا تطبيقات نماذج الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية؛
- البحث عن نماذج منتجات الهندسة المالية الإسلامية المطبقة أو القابلة للتطبيق بالمؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية.

منهج الدراسة:

تم انتهاج المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائماً لعرض المفاهيم المرتبطة بالهندسة المالية الإسلامية، مع الاستعانة بالمنهج الاستقرائي، لأننا بصدد توصيف وعرض نماذج لمنتجات مالية إسلامية مطبقة أو قابلة للتطبيق بالمؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية، وأداة لتحليل الجداول، والأرقام الخاصة بكل منتج أو نموذج، واستخلاص النتائج في الأخير، وذلك لأن هذه النماذج قابلة للتعميم على المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية، بصفقتها تتمتع بالكفاءة الاقتصادية والمصداقية الشرعية.

الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع الهندسة المالية الإسلامية من المواضيع الهامة، إلا أن الكتابات حول هذا الموضوع لا زالت غير كافية للإلمام بكافة جوانبه، خاصة فيما يتعلق بمنتجات الهندسة المالية الإسلامية المتصرفة المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية التي تحتاجها المؤسسات المالية الإسلامية، ويمكن تلخيص أهم الدراسات السابقة كما يلي:

1. مختار بونقاب: دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، العدد: 05، ديسمبر 2016: هدفت الدراسة بالأساس للتعرف على مدى مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل ببنك البركة الجزائري، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها: تساهم الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل ببنك البركة الجزائري. لكن هذه المساهمة تقتصر فقط على صيغ البيوع مثل المراجعة والإجارة.

2. عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، مجلد: 20، العدد: 02، 2007: يهدف البحث تستهدف تحديد أهم ملامح الهندسة المالية الإسلامية (تعريفها، تاريخها وأهم خصائصها)، مع محاولة لوضع أسس يمكن أن تبنى عليها هذه الصناعة الناشئة بشكل يجعلها تنأى عن الحيل الربوية، ومن أهم ما خلصت إليه هذه الدراسة نذكر:

- تتميز الهندسة المالية الإسلامية بمجموعة من الخصائص عن الهندسة المالية التقليدية، فهي تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمصادقية الشرعية؛

- منتجات صناعة الهندسة المالية الإسلامية تنوع بشكل كبير، لتشمل كل الأدوات والعمليات التمويلية التي تتوافق وموجهات الشرع الإسلامي.

3. سامي السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، بحث منشور من طرف المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - البنك الإسلامي للتنمية، جدة - السعودية، 2007: يهدف البحث إلى تطوير أدوات إسلامية لإدارة المخاطر وفقا لمبادئ الاقتصاد الإسلامي، حيث تناول في فصله السادس مبادئ الهندسة المالية وأساليب تطوير المنتجات من منظور إسلامي، كما احتوى البحث على المخاطر المتصلة بالعقود الإسلامية المعروفة (المضاربة، البيع الآجل والسلم)، ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن الشريعة الإسلامية غنية بالحلول العملية التي تجمع بين الكفاءة والمصادقية الشرعية.

أولاً: الهندسة المالية الإسلامية

1- تعريف الهندسة المالية الإسلامية

تعرف الهندسة المالية الإسلامية بأنها: "مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الإسلامي"¹، ما يلاحظ في هذا التعريف أنه يشبه تعريف الهندسة المالية التقليدية مع وجود اختلاف واحد ولكنه اختلاف جوهري وهو ضرورة ابتكار وتطوير الأدوات التمويلية... الخ في إطار توجيهات وقواعد الشريعة الإسلامية، بمعنى أن الأدوات المالية المبتكرة بعيدة عم المعاملات المحرمة التي نعت عنها الشريعة الإسلامية، وعلى هذا الأساس فالهندسة المالية الإسلامية تتضمن ما يلي:

- ابتكار أدوات مالية جديدة؛

- ابتكار آليات تمويلية جديدة؛

- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية؛

- ضرورة أن يكون الابتكار متوافق مع الشريعة الإسلامية.²

انطلاقاً من التعريف أعلاه يمكن القول بأن الهندسة المالية الإسلامية تعني التصميم والتطوير والتنفيذ لمنتجات وأدوات مالية مبتكرة، من أجل إيجاد حلول إبداعية لمشاكل التمويل تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.

2- تاريخ الهندسة المالية في الإسلام

ظهرت الهندسة المالية الإسلامية منذ أكثر من 1400 سنة، أي مع مجيء الشريعة الإسلامية بالأحكام الشرعية، حيث دعت هذه الأخيرة إلى الإبداع والابتكار لحل المشاكل المالية وإشباع الحاجات الاقتصادية للمسلمين، لكن في إطار القواعد والضوابط الشرعية، ودليل ذلك توجيه رسول الله ﷺ لذلك الرجل الذي استعمله على خيبر عندما جاءه بتمر جنيب، قال له رسول الله ﷺ: ((كل تمر خيبر هكذا؟)) فقال الرجل: لا والله يا رسول الله! إنا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاثة، فقال رسول الله ﷺ ((لا تفعل، بع الجمع بالدرهم، ثم اتبع بالدرهم جنيباً))³، في هذا الحديث نهي رسول الله ﷺ الرجل عن فعل الربا، ثم أرشده إلى الحلال، حيث أمره ببيع التمر الرديء بالدرهم ثم شراء التمر الجيد بتلك الدرهم.

والملاحظ هنا أن الشارع الحكيم جاء بتفصيل ما هو محرم من المعاملات المالية والاقتصادية، أما المباحات والحلول فلم يأت الشارع الحكيم بتفصيلها، فالأصل في المعاملات الإباحة إلا إذا جاء النص بتحريمها، ودليل ذلك قوله تعالى ﴿كُلِّ الطَّعَامِ كَانَ حِلالًا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَ لَمَىٰ نَفْسِهِ﴾⁴، وعلى هذا الأساس فالشريعة الإسلامية لم تحجر دائرة الابتكار، وإنما العكس، حجرت دائرة الممنوع، وأبقت دائرة المشروع متاحة للجهد البشري في الابتكار والتجديد.⁵

3- أسس الهندسة المالية الإسلامية

تضمنت الشريعة الإسلامية الأسس الضرورية لقيام الهندسة المالية الإسلامية، ودليل ذلك قوله ﷺ ((من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومن سن في الإسلام سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئاً))⁶. هذا الحديث وإن جاء في مناسبة الصدقة إلا ما يستنبط منه هو أن الإسلام يحث المسلمين على فعل الخيرات والابداع والابتكار الذي ينفعهم في أمور دنياهم ولا يخالف مقاصد شريعتهم.

وكما قلنا آنفاً فإن الإبداع والابتكار يجب أن يكون في إطار الضوابط الشرعية، وفي الأطار المالي فإن المهندس المالي الذي يبتكر أدوات ومنتجات مالية تتصف بالمصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، فإن الحديث يبشره بالأجر الكبير والخير الكثير، لكنه يحذر من الابتكار غير المنضبط بالضوابط الشرعية، وهنا فإن المهندس المالي الذي يأتي بمنتجات مالية مبتكرة لكنها غير مشروعة فهو آثم محصل للوزر الكبير.

ويمكن عرض أهم أسس الهندسة المالية الإسلامية فيما يلي:

3-1- تحريم الربا والغرر: لقد حرمت الشريعة الإسلامية الربا، وأدلة تحريمه من الكتاب والسنة كثيرة، نذكر منها قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذُورُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾⁷، وقال رسول الله ﷺ: ((اجتنبوا السبع الموبقات))⁸، وذكر منها "الربا".

أما عن الغرر، فقد نهي رسول الله ﷺ عنه، فعن أبي هريرة رضي قال: ((نهي رسول الله ﷺ عن بيع الحصة، وعن بيع الغرر))⁹، ومن أمثلة بيع الغرر البيوع المجهولة كبيع السمك في الماء والطير في الهواء، وما كان له ظاهر يغري المشتري وباطن مجهول، فالغرر إذن هو ما كان مجهول العاقبة والذي لا يدري أيجوز أم لا، وهو يكون في المبيع وفي ثمنه، والغرر يغتفر فيما بابه البر والإحسان، ويؤثر فيما بابه المعاوضات.¹⁰

3-2- حرية التعاقد: يقصد بحرية التعاقد إطلاق الحرية للناس في أن يعقدوا من العقود ما يرون، وبالشروط التي يشترطون غير مقيدين إلا بقيد واحد، وهو ألا تشتمل عقودهم على أمور قد نهي عنها الشارع، وحرمتها كأن يشتمل العقد على الربا، أو نحوه مما حرمته الشريعة الإسلامية، فما لم تشتمل تلك العقود على أمر محرم بنص أو بمقتضى القواعد العامة المقررة التي ترتفع إلى درجة القطع واليقين، فإن الوفاء بها لازم، والعاقدة مأخوذ بما تعهد به، وإن اشتملت العقود على أمر حرمه الشارع فهي فاسدة، أو على الأقل لا يجب الوفاء بالجزء المحرم منها.¹¹

3-3- التيسير ورفع الحرج: والمراد من التيسير التسهيل، بمعنى أن يقوم بها من غير عسر أو حرج أي بدون مشقة، والمراد من الحرج الضيق، فإذا صار العبد في حالة لا يستطيع معها القيام بالعبادة على النحو المعتاد فإن الله سبحانه وتعالى يرحم له في أدائها حسب استطاعته، وقد عبر العلماء عن هذه القاعدة بقولهم {المشقة تجب التيسير}، إذ يقول تعالى لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا¹².

ويقول تعالى أيضا: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾¹³، وقال رسول الله ﷺ: ((إن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه))¹⁴ ويظهر أثر هذه القاعدة واضحا في التكليف الشرعية، فالله جل وعلا لم يفرض على المؤمنين من العبادات إلا ما وسعهم، ففي مجال المعاملات نجد القاعدة مطردة حيث جعل الله سبحانه باب التعاقد مفتوحا أمام العباد وجعل الأصل فيها الإباحة، ولم يضع من القيود إلا تلك التي تمنع الظلم أو تحرم أكل أموال الناس بالباطل.¹⁵

3-4- التحذير من بيعتين في بيعة واحدة: تقوم الهندسة المالية الإسلامية أيضا على أساس آخر وهو النهي عن بيعتين في بيعة واحدة، وقد قلنا سابقا أن الابتكار في الهندسة المالية ليس مجرد الاختلاف عن السائد، بل لا بد أن يكون هذا الاختلاف متميزا إلى درجة تحقيقه لمستوى أفضل من الكفاءة والمثالية، لذا فلا بد أن تكون الأداة أو الآلية التمويلية المبتكرة تحقق ما لا تستطيع الأدوات والآليات السائدة تحقيقه، فإذا كان مجموع بيعتين يساوي بيعة واحدة من نوع آخر، فلا معنى للجوء إلى البيعتين سوى الالتفاف الأنظمة التي تمنع تلك البيعة الواحدة أو تقيدها¹⁶، ومن صور بيعتين في بيعة نجد: بيع العينة، وهو أن يبيع شيئا من غيره من غيره بضمن مؤجل ويسلمه إلى المشتري، ثم يشتره قبل قبض الثمن بضمن نقد أقل من ذلك القدر.¹⁷ وقاعدة النهي عن بيعتين في بيعة واحدة هي أهم أسس الهندسة المالية وفق المنهج الإسلامي، وترجع أهميتها إلى أنها تجمع بين المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.¹⁸

4- خصائص الهندسة المالية الإسلامية

تتميز الهندسة المالية الإسلامية بمجموعة من الخصائص أهمها:

4-1- المصدقية الشرعية: تعني المصدقية الشرعية أن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن، وهذا يتطلب الخروج من الخلاف الفقهي قدر الإمكان، فالهندسة المالية الإسلامية تهدف إلى الوصول لحلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر المستطاع؛

4-2- الكفاءة الاقتصادية: تتميز الهندسة المالية الإسلامية بالإضافة إلى المصدقية الشرعية بخاصية أخرى مناظرة لتلك التي تتميز بها الهندسة المالية التقليدية وهي الكفاءة الاقتصادية، وينبغي لمنتجات صناعة الهندسة المالية الإسلامية أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بالمبتكرات المالية التقليدية وأن تتجنب المساعدة في زيادة الآثار الاقتصادية¹⁹، ويمكن زيادة الكفاءة الاقتصادية لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة في تحمل المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات وكذا تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات وعمولات الوساطة والسمسة²⁰؛

4-3- الابتكار الحقيقي بدل التقليد: يعتبر التنوع المتوفر في المنتجات المالية الإسلامية تنوعا حقيقيا وليس صوريا كما في أدوات الهندسة المالية، حيث أن كل أداة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية لها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى، سواء تعلق الأمر بالمخاطر الضمانات أو التسعير، وهذا من منطلق أن المقصود بالهندسة المالية هو ما يلي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية، وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار²¹؛

5- مزايا تطبيقات نماذج منتجات الهندسة المالية الإسلامية بالمؤسسات المالية الإسلامية²²

يحقق تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في المؤسسات المالية الإسلامية كثيرا من المزايا، نعرض أهمها فيما يلي:

5-1-1 - زيادة قدرتها التنافسية من خلال تلبية الاحتياجات المتزايدة لطالبي التمويل، وبالشكل المناسب، من خلال هندسة وتصميم (على سبيل المثال) تمويلات خاصة بالمشروعات الصغيرة، وأخرى خاصة لمشروعات قطاع معين، و تمويلات ممنوحة لمحدودي الدخل ... وهكذا. وبذلك تشمل الفائدة جميع الأطراف، وهذه ميزة للهندسة المالية الإسلامية ليست متوافرة في نظيرتها التقليدية؛

5-2-2 - ابتكار وتطوير أدوات للتحوط وإدارة المخاطر، وكذا إيجاد التقنيات والاستراتيجيات الملائمة للتعامل مع مخاطر المؤسسات المالية الإسلامية؛

5-3-3 - تجنب تقليد منتجات المؤسسات المالية التقليدية وتوفير البدائل لها، حيث أن الهندسة المالية الإسلامية هي وسيلة للإبداع والتطوير وإيجاد المنتجات الإسلامية البديلة للمنتجات التقليدية، وهذا يتطلب توفر المهندسين الماليين الشرعيين والاهتمام بعمليات البحث والتطوير؛

5-4-4 - تعمل الهندسة المالية الإسلامية على مساعدة المؤسسات المالية الإسلامية في إدارة سيولتها بصورة مريحة، فضلا عن توفيرها للمرونة المناسبة للاستجابة لمتغيرات البيئة الاقتصادية؛

5-5-5 - إيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية؛

5-6-6 - تعمل على تسليح المؤسسات المالية الإسلامية بمختلف الأدوات والمنتجات المالية المبتكرة حتى تستطيع مواجهة مختلف الأزمات، فضلا عن دعم استقرارها، وخير دليل على هذه الميزة هو صمود المؤسسات المالية الإسلامية أمام الأزمة المالية العالمية 2008 ومواصلة نمو في عز هذه الأزمة، ويرجع الفضل في ذلك إلى منتجات الهندسة المالية الإسلامية.

لقد تعرفنا على أن لتطبيقات الهندسة المالية الإسلامية العديد من المزايا، التي توفرها للمؤسسات المالية الإسلامية في حال طبقتها بالشكل المناسب، لكن من حيث التطبيق العملي لهذه المخرجات، يلاحظ أن المؤسسات المالية الإسلامية، لا تستخدم هذه تطبيقات بالمستوى المطلوب، حيث توجد طاقات كامنة في الصناعة المالية الإسلامية غير مستغلة، ومن هنا يجب على المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية لضمان ديمومة نموها استغلال هذه الطاقات.

ثانياً: منتجات مالية إسلامية مطبقة أو قابلة للتطبيق بالمؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية

1-1-1 نماذج التأمين الإسلامي وبعض تطبيقاته

سنعرض فيما يلي بعض النماذج المبتكرة في مجال التأمين الإسلامي، والتي نرى أنها تمثل البديل الشرعي المناسب للتأمين التقليدي، ثم نتقل بعد ذلك إلى ذكر بعض التجارب الرائدة في مجال تطبيق نماذج ومنتجات التأمين الإسلامي.

1-1-1 نماذج التأمين الإسلامي

1-1-1-1 النموذج الأول: التأمين الإسلامي من خلال التبرع

يعتبر التأمين الإسلامي القائم على أساس التبرع بالاشتراكات إلى صندوق التأمين، أهم نموذج شائع في هذا الإطار، فهو يقوم على تبرع حملة الوثائق المستأمنين إلى صندوق خاص يعرف باسم صندوق التأمين أو وعاء التأمين، تشرف على إدارته واستثماره شركة التأمين. وهذا النموذج هو الذي اعتمده معيار هيئة المحاسبة والمراجعة بالبحرين.

وحسب هذا النموذج، يلتزم المشتركون بالتبرع إلى صندوق التأمين الذي تديره شركة التأمين على أساس الوكالة بأجر، كما تقوم

الشركة باستثمار ما فيه على أساس المضاربة أو الوكالة بالاستثمار، وتتكون من خلال هذا التكييف العلاقات التعاقدية الآتية:

- علاقة الالتزام بالتبرع بين حملة الوثائق والصندوق، فيلتزم حملة الوثائق عند الاشتراك بالتبرع إلى الصندوق، ويلتزم الصندوق بتغطية

الضرر عند وقوعه على المتبرع؛

- علاقة الوكالة بأجر بين الشركة وصندوق التأمين من حيث إدارة الصندوق، وعلاقة الوكالة بالاستثمار أو المضاربة من حيث استثمار ما في الصندوق؛

- تقوم شركة التأمين بإنشاء حسابين منفصلين، أحدهما خاص بالشركة نفسها: حقوقها والتزاماتها، والآخر خاص بالصندوق الذي يعكس التزامات وحقوق حملة الوثائق، ونشير هنا إلى أن الشركة لا تملك الحساب الخاص بالصندوق.²³

1-1-2- النموذج الثاني: التأمين الإسلامي من خلال الوقف

التأمين الإسلامي على أساس الوقف هو تبرع بالوقف الذي هو أحد صور التبرعات، يخرج به الواقف ما تبرع به عن ملكه ويجبسه من حيث الأصل، مع تحديد ما تصرف فيه غلة ذلك الأصل، مع استخدام مبدأ التبرع على الوقف نفسه وأنه لا يكون وقفا مثله وهذا التبرع على الوقف بديل عن التبرع بالاشتراكات.²⁴

وهنا نشير إلى أن شركة التأمين لا يحق لها أن تمتلك الصندوق، لئلا يكون العقد بينها وبين المؤمن لهم عقد معاوضة على الأقساط، والمؤمن لهم يتعذر تملكهم، لعدم بقاء الواحد منهم فترة طويلة، ولهذا كان المقترح المناسب لذلك أن يجعل الصندوق التكافلي على هيئة وقف له ذمته المستقلة عن شركة الإدارة وعن المؤمن لهم، وذلك على النحو الآتي:

- تخصص شركة التأمين مبلغا من المال لإنشاء صندوق وقف لا يملكه أحد وتكون له شخصية اعتبارية مستقلة يتمكن بها من أن يملك الأموال ويستثمرها ويملكها حسب اللوائح المنظمة لذلك، وتفصل شركة التأمين بين حسابات الصندوق والحسابات الخاصة بها؛

- لا يلزم أن يكون رأس مال الصندوق كبيرة، فيكفي الحد الأدنى الذي يعترف به النظام ويكتسب به الشخصية الاعتبارية؛
- يكون للصندوق الوقفي نوعان من الموارد:

الأول: اشتراكات التأمين التي يدفعها المؤمن لهم، وهذه الاشتراكات تدفع على سبيل التملك للصندوق؛
والثاني: عوائد استثمار أموال الصندوق.

- يكون مصرف الوقف مخصصا لأعمال التأمين من مصروفات تشغيلية وعمومية وإدارية وغيرها، بالإضافة إلى دفع تعويضات للمشاركين في الصندوق، وينص في لائحة الصندوق على شروط استحقاق المشاركين للتعويضات، ومبالغها، ولا مانع من الاستفادة من الحسابات الإكتوارية* المعمول بها في شركات التأمين التجاري؛²⁵

- ما يحصل عليه المشاركون من التعويضات ليس عوضا عما تبرعوا به، وإنما هو عطاء مستقل من صندوق الوقف لدخولهم في جملة الموقوف عليهم حسب شروط الوقف؛

- يكون الصندوق الوقفي مالك لجميع أمواله بما فيها أرباح النقود الوقفية والتبرعات التي قدمها المشاركون مع ما كسب من الأرباح بالاستثمار، وللصندوق التصرف في هذه الأموال حسب الشروط المنصوص عليها في لوائحه، حيث يجوز للصندوق الاحتفاظ بالفائض التأميني* كاحتياطي لدعم أعمال التأمين، أو توزيعه على المشاركين لتجلية الفارق المموس بينه وبين التأمين التقليدي

* الحسابات الإكتوارية: هي دراسات إحصائية يسترشد بها إلى توقعات معينة، مثل مبالغ التعويضات، وهي تعتمد على نظرية الاحتمالية.

* الفائض التأميني: هو المتبقي في صندوق المشاركين كمحصلة للفرق الموجب بين موارد الصندوق واستخداماته.

بشكل واضح لدى عامة الناس، أو ترحيله لسنوات مقبلة لتخفيف اشتراكات التأمين، كما يمكن له صرفه في وجوه الخير لإبراز الصفة الوقفية للصندوق؛²⁶

- يكون للصندوق الوقفي هيئة إشرافية إما من شركة التأمين أو من المؤمن لهم، أو منهما معا، أو من طرف ثالث، ولا مانع من أن تكون شركة التأمين متولية للوقف ومضاربة في أمواله في آن واحد، بشرط أن تكون المضاربة بعقد منفصل ونسبة من الربح تكون فيها الغبطة لصالح الصندوق؛

- يكون لشركة إدارة التأمين أجر مقابل إدارتها لعمليات التأمين، وهذا الأجر إما أن يكون مبلغا مقطوعا عن كل وثيقة تأمين، أو بنسبة من مبلغ الاشتراك، ولها كذلك حصة من أرباح استثمار أموال الصندوق فيحال كون الاستثمار عن طريق المضاربة، أو أجر معلوم في حال كونه استثمارا بالوكالة؛

- في حال تصفية الصندوق فتسدد الالتزامات التي عليه، وما بقي بعد ذلك فإنه يصرف إلى جهة مماثلة غير منقطعة من أوجه البر، ولا يصح أن ينص على تملك شركة الإدارة له عند التصفية؛²⁷

1-1-3- النموذج الثالث: التأمين الإسلامي من خلال الإباحة

تعني الإباحة أنك تبيح لآخر أو آخرين استهلاك شيء دون مقابل، لكن يبقى الشيء المباح ملكا لك فيحق لك الانتفاع به، فلا يكون ثمة حاجة إلى تخريج انتفاعك به أو بالباقي منه على وجه الالتزام المقابل بالتبرع إليك، والإباحة وإن كان فيها نوع من شبه التبرع، إلا أنها تتميز عن التبرع في كونها تبيح للآخرين استهلاك ما هو محل الإباحة، لكن يبقى الشيء المباح والقدر غير المستهلك منه ملكا للطرف المبيح.

وبناءً على هذا الاقتراح يكون صندوق التأمين ملكا للمشاركين، فيستحقون التعويضات بمقتضى الملك، إذ يبقى ما في الصندوق ملكا للمشاركين، مع اتفاقهم وعلمهم بأن الشركة تستوفي أجرا لها عن تنظيم هذا العمل، أي فتتفي المعوضة الحاصلة من الالتزام بالتبرعات المتقابلة.

والخلاصة أنه بهذا الاقتراح تنحل مشكلة الالتزامات المتقابلة بين المشاركين وصندوق التأمين، كما تنحل مشكلة التكييف التعاقدية بين الشركة وحملة الوثائق، فلا نحتاج إلى ذلك التقسيم للعلاقات التعاقدية إلى تلك التي تكون بين المشاركين والصندوق، وتلك التي تكون بين الصندوق والشركة، بل تكون العلاقة مباشرة بين المشاركين حملة الوثائق وبين الشركة، ومقتضاها إدارة عمليات التأمين، واستثمار حصيلة التأمين، والأفضل أن يكون ذلك على أساس الوكالة بأجر، وهي إما وكالة واحدة بالإدارة والاستثمار معا، أو وكالتان، واحدة بالإدارة، وأخرى بالاستثمار.²⁸

1-1-4- النموذج الرابع: التأمين الإسلامي من خلال المشاركة المتزايدة

يمكن عرض هذا النموذج على النحو التالي:

- يقوم هذا النموذج على توصيف العلاقة التعاقدية بين حملة الوثائق وحملة حقوق الملكية على قاعدة المشاركة في شركة أموال يتحمل المساهمون فيها الربح والخسارة لصافي الاستثمارات على أساس ملكية رأس المال، واعتبار الشركة أجيرا خاصا يستحق عائد الأجرة؛

- تمثل وثائق التأمين حصصا مالية في رأس مال محفظة الشركة الاستثمارية، وهي مشاركة تتصف بقابلية التزايد تبعا لتزايد وثائق التأمين المشتراة بشكل متوالي عبر السنوات؛

- تهدف شركة التأمين إلى تلبية حاجات العملاء ورفع الضرر عنهم، وحمائتهم من الأخطار التي تتهددهم؛

- يتم تقييد المصاريف التأمينية ومبالغ التعويضات النقدية المدفوعة للمستفيدين على حساب استثماري خاص بحملة الوثائق وفق قاعدة الإذن الصريح في العقد بجواز استرداد أحد الشركاء جزءا من رأسماله في شركة الأموال، على أن تخصم من صافي نسبة مشاركته في الشركة؛
- تعطي الوثائق التأمينية حاملها حق الحصول على العائد المتحقق من الاستثمار في حالة الربح بشكل نقدي إن لم يرغب بتحديد الوثيقة لعام تالي، وبعد ذلك مخارجة بحيث يحل محله من يدخل في الشركة من حملة الوثائق الجدد، أما حامل الوثيقة الراغب بتحديد مشاركته مع الشركة لعام آخر، فيتم تقييد نصيبه في حسابه الاستثماري بالشركة، ويستحقه في السنة التي يرغب فيها بالانسحاب؛
- تعطي الوثائق حاملها خيار تحويل مشاركته في الشركة إلى مشاركة دائمة بالانتقال إلى حقوق الملكية من خلال الاكتتاب، ويستحق كل من حملة الوثائق وحملة حقوق الملكية العائد الاستثماري؛
- توجه الشركة الجزء الأكبر من مصادر الأموال لديها للاستثمار الحقيقي في أصول مالية استثمارا طويل الأجل كالمشاركة في إنشاء الجامعات والمشافي والفنادق... مراعية بذلك كل القطاعات التي تقدم فيها الشركة خدمات تأمينية، وذلك من أجل تجنب تقدم تعويضات نقدية ما أمكن، والحرص على توفير الخدمات للمستفيدين من خلال المؤسسات التي ساهمت فيها الشركة استثماريا؛
- في حالة الخسارة توزع على جميع المساهمين في محفظة الشركة من حملة وثائق وحقوق الملكية بنسبة ما منهم في المحفظة الاستثمارية، أما في حالة التصفية النهائية فيتم التضييق الحقيقي لجميع استثمارات الشركة واستيفاء حقوقها، وتوزيع الفائض بعد خصم المطلوبات كل بمقدار نسبته في ملكية المحفظة؛
- حملة حقوق الملكية يملكون أسهما في الشركة لها قيمة مالية قابلة للتوريث، تستحق ربحا شائعا بنسبة ما تملكه من مجموع الاستثمار، ويلحق بها خسارة بالمقدار ذاته وهي قابلة للتداول، ويعتبر بائع السهم بائعا لكل حقوقه.
- تخصم مصروفات التشغيل بما فيها أجور الإدارة من الحساب الاستثماري العام للمحفظة باعتبار أن الجميع في شركة أموال، ويحسب الربح والخسارة بعد ذلك؛²⁹

1-1-5- النموذج الخامس: إعادة التأمين الإسلامي

- قبل ننتقل إلى الحديث عن مقترحات لإنشاء شركات إعادة التأمين الإسلامية، يجب أن نعرف ما المقصود بمصطلح إعادة التأمين؟
- يقصد بمصطلح (إعادة التأمين) قيام شركة التأمين بإعادة تأمين تغطياتها لدى شركة تأمين أخرى أكبر منها، بحيث تشارك معها في تفتيت كل أو بعض الأخطار حال تحققها، فالعملية التي يتم بموجبها تحميل معيدي التأمين كل أو بعض الخطر مقابل اشتراك معين تبذله شركة التأمين هو ما يعرف بمصطلح إعادة التأمين.
- ولإيضاح مدلول مصطلح إعادة التأمين فإنه ينبغي بيان أن العملية التأمينية سواء كانت تقليدية أو إسلامية تكتنفها مخاطر وأضرار متوقعة من خلال تعرض شركات التأمين لأزمات وكوارث تستغرق معظم الأرصدة التأمينية لديها، بما يعرض الشركة للإفلاس أو الانهيار، فاستحدثت فكرة (التأمين على شركات التأمين)، بحيث تقوم شركات تأمين كبرى تسمى شركات إعادة التأمين بالعمل على مساندة شركات التأمين الصغيرة وحمائتها من التصدع والانهيار المفاجئ بواسطة عقود تأمينية خاصة.³⁰
- لقد قُدمت عدة مقترحات وتصورات في مجال إعادة التأمين الإسلامي، نعرض أهمها فيما يلي:
- أ. التأمين بالتضامن بين شركات التأمين الإسلامي: بحيث تتعاون عدة شركات في اقتسام الخطر المؤمن منه الذي لا تستطيع أي منها تحمله بمفردها فتتحمل كل شركة من تلك الشركات جزءا من الخطر الذي ترى أن لديها القدرة على استيعابه وهو ما يعرف لدى المختصين بالتأمين بالاكتتاب الجزأ.

ب. تأسيس شركات إعادة تأمين إسلامي بمساهمة من شركات التأمين الإسلامي المباشر: تؤسس هذه الشركات بصفة شركات مساهمة برؤوس أموال مرتفعة يساهم فيها بالإضافة إلى شركات التأمين الإسلامي المباشر أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة، بحيث تكون قيمة السهم فيها مرتفعة لتمارس التأمين التعاوني على مستويات أعلى من مستويات التأمين الذي تمارسه شركات التأمين الإسلامي العاملة في وقتنا الحاضر مما يمكنها من زيادة طاقتها الاستيعابية.

ت. الطريقة التعاونية المبسطة لإعادة التأمين الإسلامي: أن تتبرع كل شركة تأمين إسلامية بمبلغ يتناسب مع الأخطار المحددة التي تريد تغطيتها، ويدفع المبلغ مقدماً ويجمع تلك المبالغ تحت يد إدارة موثوقة مستأجرة، ثم تغطي منها الخسائر التي دفعت عن الأخطار المحددة.

وعن طريقة عمل هذه الطريقة، فإنه يجب أن تلتزم كل شركة داخلية في هذا التعاون بمقدار معين من المخاطر وتتولى إدارة التجمع إحصاء هذه المقادير المجتمعة، ثم تأتيها طلبات إعادة التأمين حسب مبالغ التأمين التي التزمت بها كل شركة لعملائها وفاضت عن قدرتها، فتوزعها إدارة التجمع على الشركات بالنسب المتزمت بها، وحيث وقعت الخسارة المؤمن منها تسدد كل شركة ما ينوبها منها حسب حصتها. أما في حالة تحقق فائض فإنه يعاد إلى الشركات بنسبة اشتراكاتها.³¹

1-2-2- تطبيقات التأمين الإسلامي

يعد عقد التأمين الإسلامي الذي تقدمه شركات التأمين الإسلامي عقدا مركبا يتكون من عقدين متلازمين هما عقد التأمين بما يتضمنه من دفع للاشتراكات ومبالغ التأمين، وعقد الاستثمار لأقساط أو اشتراكات التأمين، حيث يمثل التأمين المقصد الأساس للعقد ويكون الاستثمار مقصدا تابعا له، وقد يكون الاستثمار المقصد الأساس من العقد ويكون التأمين مقصدا تابعا له، وبالتالي يمكن تقسيم نماذج التأمين الإسلامي المطبقة إلى نموذجين:

1-2-2-1- النموذج الأول: يجعل هذا النموذج الاستثمار المقصد الأساس من العقد، والتأمين مقصدا تابعا له، كما في برامج

التكافل التعاوني المقدمة من مصرف الجزيرة السعودي، وهي تقوم على مبدأ الوكالة بأجر بين المؤمن له وبين مصرف الجزيرة، حيث يكون هذا الأخير وكيلًا بأجر عن المشترك في إدارة كل من حساب الاستثمار الفردي، وحساب التكافل التعاوني، ويتكون أجر الوكالة من العناصر التالية:

- رسم اشتراك شهري يتراوح بين 0.5% و 4% من إجمالي مبلغ الاشتراكات للسنوات الثلاث الأولى؛
- رسم عمليات شهري يبلغ 0.25% من إجمالي مبلغ الاشتراك؛
- رسم عقد شهري يتراوح من 4 إلى 21 ريال سعودي؛
- رسم إدارة حساب التكافل التعاوني، ويختلف مبلغ هذا الرسم حسب العمر المشمول بالتغطية؛
- حافز تشجيعي يتراوح بين 0.3% و 0.5% من مبلغ الفائض السنوي إن وجد.

1-2-2-2- النموذج الثاني: يجعل هذا النموذج التأمين المقصد الأساس من العقد، والاستثمار مقصدا تابعا له، ويدخل تحت

النموذج عدة نماذج فرعية بالنظر إلى علاقة شركة التأمين بمجموع المؤمن لهم:

أ. نموذج الوكالة بأجر معلوم: يقوم هذا النموذج على مبدأ الوكالة في إدارة عمليات التأمين، واستثمار الاشتراكات، وذلك كما في شركة ساب تكافل، وشركة العقيلة لتأمين التكافلي، ويتكون أجر الشركة ساب تكافل من رسوم تغطية تكلفة الاكتتاب والإدارة وغدارة الصندوق، والتي يبلغ قدرها 49% من الاشتراك كحد أقصى، تضاف إليها 35% من فائض التكافل المعلن في نهاية أي سنة مالية كحافز.

ب. نموذج الوكالة بأجر معلوم والمضاربة معا: تكون الشركة بمقتضى العقد وكيلا بأجر معلوم في إدارة عمليات التأمين المستحقة للمستفيدين مقابل نسبة معينة من الاشتراك، ومضاربا فيما يتعلق باستثمار الاشتراكات المحصلة مقابل نسبة مئوية معلومة من الربح للشركة، وذلك كما في شركة البركة للتكافل بالأردن، وشركة التأمين الإسلامية الأردنية، وشركة نور للتكافل الإماراتية، والشركة القطرية للتأمين، وقد حدد أجر الوكالة في شركة البركة بنسبة 30% من الاشتراك في التأمين، أما في شركة نور فقد حدد مقابل المضاربة بـ 10% من الأرباح المحققة.³²

2- نماذج لصناديق الاستثمار الإسلامية وتطبيقاتها

سنعرض فيما يلي بعض النماذج المبتكرة حول صناديق الاستثمار الإسلامية، والتي نرى أنها تمثل البديل الشرعي المناسب لصناديق الاستثمار التقليدية، ثم نتقل بعد ذلك إلى ذكر بعض التجارب الرائدة في مجال تطبيق نماذج ومنتجات صناديق الاستثمار الإسلامية.

2-1- نماذج لصناديق الاستثمار الإسلامية

2-1-1- النموذج الأول: صناديق الأسهم الإسلامية

تعد صناديق الأسهم الإسلامية حديثة جدا بالمقارنة مع مثيلتها التقليدية، وصناديق الأسهم العادية هي أحد هذه الصناديق، حيث يقوم مديرها بتوجيه الأموال المجتمعة من اشتراكات المستثمرين، إلى شراء سلة من أسهم الشركات يختارها بطريقة تحقق أهداف الصندوق من حيث المخاطرة والعائد، فالصندوق الذي لا يرغب المستثمرون فيه بتحمل مخاطرة كبيرة يركز على الاستثمار في أسهم الشركات الكبيرة، وعلى العكس من ذلك يركز الصندوق الذي يرغب المستثمرون فيه في الحصول على عوائد كبيرة على الاستثمار في أسهم الشركات الناشئة (التي هي في طور النمو)، حيث سيترتب على نجاحها زيادات كبيرة في أسعار أسهمها، ومن ثم أرباح عالية للمستثمرين في الصندوق، إلا أنها مرتفعة المخاطرة الأمر الذي قد يعرض مساهمتهم إلى خسارة كبيرة. ولقد أسست صناديق الأسهم الإسلامية على أربعة مبادئ أساسية:

المبدأ الأول: هو اختيار الشركات التي يكون أساس نشاطها مباح، فلا يستثمر في المصارف أو الشركات المنتجة للمواد المحرمة؛

المبدأ الثاني: أن يحسب المدير ما دخل على الشركات التي تكون أسهمها في الصندوق من إيرادات محرمة مثل الفوائد المصرفية، ثم يقوم باستبعادها من الدخل الذي يحصل عليه المستثمر في الصندوق؛

المبدأ الثالث: أن يتقيد بشروط صحة البيع، فلا يشتري أسهم شركة تكون أصولها من الديون أو النقود، ولضرورة التقيد بشروط الصرف في حالة النقود، ولما كانت الشركات لا تخلوا من نقود وديون في موجوداتها، أعمل الفقهاء المعاصرون قاعدة للكثير حكم الكل، فإذا كانت الديون قليلة كان الحكم للغالب الكثير لا للقليل، وحد القلة الثلث لذلك إذا كان هذه الديون أقل من الثلث كان الحكم للغالب وليس للقليل؛

المبدأ الرابع: أن لا يمارس المدير في الصندوق عمليات غير جائزة مثل البيع القصير للأسهم أو الخيارات المالية أو الأسهم الممتازة.

2-1-2- النموذج الثاني: صناديق السلم

السلم بيع يؤجل فيه قبض المبيع ويعجل فيه قبض الثمن، وهو من البيوع الجائزة ومن شروطه ان يكون في سلعة قابلة لأن تكون موصوفة في الذمة، فلا يجوز في معين ولا فيما لا يقدر على تسليمه في الأجل، وأن يدفع الثمن كاملا في مجلس العقد، وتحديد أجل ومكان التسليم.

ويمكن توليد الربح من بيع السلم في الصناديق الاستثمارية عن طريق الدخول في عقد سلم محله بضاعة موصوفة في الذمة كالقمح أو الشعير أو الزيوت... الخ. تسلم إلى الصندوق بعد 90 يوما مثلا، ولكن الصندوق لا يرغب حتما في تسلم السلعة كما لا يجوز له بيع بضاعة السلم قبل القبض لأنها دين والدين لا يجوز بيعه لغير المدين بشروطه، لذلك فإن الصندوق يدخل في عقد سلم موازي، أي أنه يبيع سلعة مماثلة بنفس الشروط وتاريخ التسليم مع اختلاف المدة، أي ان السلم الأول مدته 90 يوما والثاني 30 يوما ويحقق الربح من فرق السعر نتيجة تغيرات الأسواق، ومن الزيادة من أجل الأجل.

2-1-3- النموذج الثالث: صناديق المربحة

تقوم صناديق المربحة على التمويل بالأجل بطريق المراجعة، خاصة في أسواق السلع الدولية، حيث يقوم الصندوق بشراء كمية من سلعة الحديد مثلا بالنقد، ثم يبيعها إلى طرف ثالث (غير من اشتراها منه) بالأجل، ويكون الأجل قصيرا في الغالب يتراوح بين شهر وستة اشهر، ويستفيد من عمليات التمويل الشركات المتعاملة في أسواق السلع لتمويل المخزون، ومصافي البترول لتمويل حصولها على الخام وشركات المواد الأولية كالسكر والمعادن (غير الذهب والفضة)... الخ، وجلي أن أصول هذه الصناديق هي ديون تتعلق بذمة العملاء الذين اشتروا هذه السلع ويتحدد مقدار المخاطرة بالتصنيف الائتماني للمدين، لذلك يمكن لمدير الصندوق التحكم بمقدار المخاطرة، بحيث تكون عند المستوى الذي يرغب به المستثمرون،³³ وعموما يمكن القول أن هذه الصناديق تتميز بمستوى منخفض من المخاطرة، لذلك تعتبر من بين أكثر صناديق الاستثمار الاسلامية انتشارا.

2-1-4- النموذج الرابع: صناديق التأجير

يعتمد عمل صناديق التأجير على امتلاك الصندوق للأصول المؤجرة مثل: المعدات والسيارات والطائرات وأحيانا العقار، وتولد الدخل من الإيرادات الإيجارية، وتختلف الصناديق باختلاف عقود الإيجار لأصول الصندوق، فبعضها يقوم على عقد الإيجار المعتاد، وهنا يتحمل الصندوق مخاطرة ثمن الأصول عند انتهاء العقود، وربما كان على صفة الإيجار المنتهي بالتملك وفي هذه الحالة تغطي الإيرادات قيمة الأصل كاملا.³⁴

2-1-5- النموذج الخامس: صناديق رأس المال المخاطر

ظهرت شركات رأس المال المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية منذ الخمسينيات لتقدم الدعم المالي للمشروعات الناشئة، لاسيما في مجال التقنية وتكنولوجيا المعلومات، والتي لا تتوافر لديها السيولة الكافية ولا الملاءة المالية ويتوقع لها تحقيق نمو وعائد مرتفع، ثم انتشرت هذه الشركات في أوروبا والصين وجنوب شرق آسيا، كما ظهرت بعض المؤسسات المالية المهتمة بهذا النوع من المشاركات في بعض البلدان العربية.

وقد كان لهذا النوع من التمويل أثر كبير في دعم كثير من المشروعات التي بدأت بأفكار إبداعية وبراءات اختراع ولم تكن تتوافر فيها كفاية رأس المال وفق المعايير المصرفية، حيث تحولت بعد الدعم المالي والفني والإداري من قبل شركات رأس المال المخاطر إلى شركات عملاقة.

ويمكن شرح طريقة عمل صندوق رأس المال المخاطر كالتالي:

- (1) يقوم الصندوق الممول بدراسة عدد من المشروعات المقدمة لطلب التمويل، واختيار الأنسب منها، بالنظر إلى نسبة نجاح المشروع والعوائد المتوقعة؛
- (2) يتم تقديم التمويل للمشروعات التي يقع عليها الاختيار من خلال عقد مشاركة، بحيث تؤسس شركة مغلقة، من الممول ومالك المشروع، ويكون للممول نسبة من المقاعد في مجلس إدارة الشركة، وفي العادة لا تتجاوز نسبة ملكية الممول 25% من

تلك الشركة، مع أن مالك المشروع أو الفكرة قد لا يكون له مساهمة نقدية في رأس مال تلك الشركة، وإنما تم تقييم فكرته بما يعادل ملكيته في الشركة؛

(3) يكون للصندوق الممولة حق مراقبة أداء الشركة الممولة، بل والتدخل في إدارتها وسيرها؛

(4) يضع الصندوق الممول في العادة خطة زمنية لبقائه في الشركة الجديدة تتراوح ما بين ثلاث إلى عشر سنوات، ثم يتم التخرج بإحدى طرق ثلاث:

- بيع حصته على الشريك؛

- بيعه على طرف ثالث؛

- بطرح حصته للاكتتاب في سوق الأوراق المالية.

ومن الوسائل المناسبة لتقليل مخاطر هذا التمويل، تنوع المحفظة الاستثمارية ما بين شركات تقنية وطبية وتعليمية وصناعية وغير ذلك لتحقيق التوازن في نشاط المحفظة بشكل إجمالي؛ إذ من المتوقع في هذا التمويل إخفاق بعض المشروعات وتعويضه من مشروعات أخرى، فقد ذكر مؤسس شركة (e.planet) وهي إحدى أكبر عشر شركات من شركات رأس المال المخاطر في أمريكا أن 90% من المشروعات التي يتم تمويلها تحقق، بينما لا تتجاوز نسبة المشروعات الناجحة 10%، إلا أن ما تحققه من نمو وأرباح يغطي الإخفاق في المشروعات الأخرى، بل إن محفظة الاستثمار تحقق نمواً إجمالياً سنوياً يتجاوز 35%.³⁵

ومن بين صناديق رأس المال المخاطر الرائدة في العالم العربي، نجد صندوق خليفة في إمارة أبوظبي، الذي أسس صندوق لرأس المال المخاطر بقيمة 100 مليون درهم، ويهدف الصندوق لتوفير التمويل للمشروعات الجديدة عالية المخاطر والتي تتوافر لديها إمكانات النمو والعائد المرتفع، خاصة المشاريع ذات التكنولوجيا المتقدمة التي تستهدفها الرؤية الاقتصادية لإمارة أبوظبي 2030، حتى تصبح الإمارة في مصاف العواصم العالمية الكبرى.

2-2- تطبيق لنموذج صندوق المربحة

يهدف صندوق المربح إلى إدارة السيولة من خلال استثمارها الفعال في بيع وشراء السلع المباعة عن طريق المربحة والاستثمار في الصكوك، والجدول رقم (01-02) يلخص أهم المعلومات الخاصة بصندوق المربحة (المربح).

الجدول رقم (01-02): ملخص لصندوق المربحة (المربح)

اسم الصندوق	صندوق المربحة بالريال السعودي (المربح)
نوع الصندوق	صندوق استثماري مفتوح
مدير الصندوق	شركة البلاد للاستثمار
تاريخ الطرح	2006/01/01
رسوم الاشتراك	لا يوجد
سعر الوحدة	1,2317 ريال سعودي
عدد الوحدات	308,253,224 وحدة
رسوم إدارة الصندوق	0.25% سنوياً من صافي قيمة الصندوق يتم حسابها بشكل يومي وتخصم نهاية كل ربع سنوي
عملة الصندوق	الريال السعودي
سعر الوحدة عند التأسيس	01 ريال
الحد الأدنى للاشتراك	8,000 ريال سعودي
الحد الأدنى للاشتراك الإضافي	2,000 ريال سعودي

الحد الأدنى للاسترداد	2,000 ريال سعودي
مصاريف الحفظ	تعتبر مضمنة في أجور إدارة الصندوق
مكافآت أعضاء الهيئة الشرعية	تعتبر مضمنة في أجور إدارة الصندوق
المستشار القانوني الداخلي	الإدارة القانونية لمصرف البلاد
أتعاب المحاسب القانوني	22,500 ريال سعودي سنويا
مصاريف التعامل	يتحمل الصندوق جميع مصاريف التعامل المتعلقة بالبيع أو الشراء أو أي رسوم نظامية تفرضها هيئة السوق المالية أو وسيط التعامل
الاشتراك والاسترداد	يوماً
المؤشر الإرشادي	السايبور لشهر واحد
أهداف الصندوق	إدارة السيولة من خلال استثمارها الفعال في بيع وشراء السلع المباحة عن طريق المراجعة والإستثمار في الصكوك
يوم التقويم	نحاية كل يوم عمل
أساس التقويم	أسعار إغلاق كل يوم عمل
مستوى المخاطرة	منخفض
أفق الصندوق	الاستثمار قصير - متوسط الأمد
صافي قيمة الأصول	431 مليون ريال سعودي

المصدر: البلاد المالية: المراجيح، الرابط: <http://www.albilad-capital.com/Pages/AR/Fund/murabih.aspx>، تاريخ التصفح:

2018/04/04

الجدول رقم (02-02): الأداء السابق لصندوق المراجعة (المراجيح)

الفترة	2017	1 سنة	3 سنوات	5 سنوات	10 سنوات	منذ التأسيس
صندوق المراجيح	0.49%	1.93%	5.28%	7.31%	13.92%	23.18%
المؤشر الإرشادي	0.28%	1.00%	3.08%	4.53%	9.68%	18.36%
الفرق	0.21%	0.93%	2.20%	2.78%	4.24%	4.82%

المصدر: البلاد المالية: المراجيح، الرابط: [http://www.albilad-](http://www.albilad-capital.com/FundReport/AR_AI%20Murabeh_Fund_Q4_2017.pdf)

2018/04/05، تاريخ التصفح: [capital.com/FundReport/AR_AI%20Murabeh_Fund_Q4_2017.pdf](http://www.albilad-capital.com/FundReport/AR_AI%20Murabeh_Fund_Q4_2017.pdf)

نلاحظ من الجدول رقم (02-02) أعلاه، أن أداء الصندوق كان إيجابياً طوال السنوات العشر السابقة، حيث نما بـ 23.18% منذ التأسيس. فيما نما المؤشر الإرشادي (السايبور) بمقدار 18.36%، لهذا يمكننا القول بأن أداء صندوق (مراجيح) كان جيداً، حيث أن معدل النمو في الصندوق كان أكبر من معدل النمو في المؤشر الإرشادي وبفارق موجب قدره 4.82%. وانطلاقاً مما سبق يمكن القول أن أداء صناديق الاستثمار الإسلامية كان مقبولاً حتى الآن، وهذا بالرغم من حدوثها، لكن هذه النتائج تواجهها العديد من التحديات من بينها: تركز استثمارات الصناديق الاستثمارية الإسلامية في الأسواق المالية (الأسهم العالمية) والمراجحات، ذلك يرجع لقلّة كفاءة وخبرة مديري هذه الصناديق، فضلاً عن عدم توجيهها نحو الاستثمار في الشركات الناشئة وشركات رأس المال المخاطر، خاصة تلك التي تنشط في مجال الابداع والتطوير مثل: شركات التكنولوجيا، والتي تلعب دور كبير في خلق القيمة المضافة للأسواق والمجتمعات المحلية.

الخلاصة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير منتجات المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية، وذلك من خلال التعرض لمفهوم الهندسة المالية الإسلامية وإبراز دورها الأساسي في ابتكار وتطوير منتجات مالية تتلاءم مع الضوابط الشرعية، مما يجعل هذه المنتجات ترقى لأن تصبح نماذج قابلة للتعميم والتطبيق بالمؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية، وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف هذه المؤسسات من المحافظة على استمرارية نموها وزيادة ربحيتها.

وبعد التحليل والمناقشة خرجنا بمجموعة من النتائج نذكر أهمهما فيما يلي:

- 1- تعني الهندسة المالية الإسلامية عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، من أجل إيجاد حلول لمشاكل التمويل لكن في إطار توجيهات وقواعد الشرعية الإسلامية؛
- 2- إن لتطبيقات الهندسة المالية الإسلامية بالمؤسسات المالية الإسلامية مزايا عديدة من بينها زيادة قدرتها التنافسية مع مثيلاتها التقليدية وإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية؛
- 3- تزخر الهندسة المالية الإسلامية بعدد النماذج والمنتجات المالية المبتكرة، المطبقة أو القابلة للتطبيق بالمؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية، ومن بين هذه المنتجات نجد: التأمين الإسلامي من خلال التبرع أو الوقف. وكذلك صناديق الاستثمار الإسلامية بمختلف أنواعها ونماذجها.

وبناءً على ما سبق، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- 1- يجب على المؤسسات المالية الإسلامية اختيار الكفاءات البشرية التي تجمع بين التفقه في المعاملات المالية الإسلامية والكفاءة المهنية، أما الموارد البشرية غير المؤهلة فمن الضروري رسكلتها من خلال دورات فقهية في المعاملات المالية الإسلامية؛
- 2- منح الثقة في مخرجات الهندسة المالية الإسلامية وإعطاها الشرعية والمصداقية، عن طريق توحيد الفتاوى الشرعية التي تتعلق بها وإلزام المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية بالقرارات الصادرة عن المجامع الفقهية؛
- 3- الأخذ بالنماذج والمنتجات المالية المبتكرة التي تتمتع بالمصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، لأنها تمثل فرص نمو كبيرة بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية، وهذه الأخيرة تكتسب من خلال هذه النماذج مزايا تنافسية تمكنها من منافسة منتجات نظيرتها التقليدية.

الهوامش و المراجع المعتمدة:

- ¹ عمر ياسين محمود خضيرات: دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية المعاصرة، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع.. ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 23-24 فيفري، 2011، ص: 14.
- ² شوقي جباري، فريد خميلي: دور الهندسة المالية في علاج الأزمة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان-الأردن، 1-2 ديسمبر 2010، ص: 13.
- ³ رواد البخاري ومسلم.
- ⁴ سورة آل عمران: الآية (93).
- ⁵ عبد الكريم قندوز: الهندسة المالية الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 20، العدد: 02، 2007، ص: 20.
- ⁶ رواد مسلم وأحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه.
- ⁷ سورة البقرة: الآية (278).
- ⁸ رواد البخاري ومسلم.
- ⁹ رواد مسلم.
- ¹⁰ عبد السلام إسماعيل أونغاغن: المبادئ الأساسية للتأمين التكافلي وتأصيلها الشرعي، مؤتمر التأمين التعاوني (أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة منه)، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن، 11-13 أبريل 2010، ص: 19.
- ¹¹ عمر ياسين محمود خضيرات، مرجع سابق، ص: 17.
- ¹² سورة البقرة: الآية (286).
- ¹³ سورة الحج: الآية (78).
- ¹⁴ رواد البخاري.
- ¹⁵ مختار بونقاب: دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح، العدد: 05، ديسمبر 2016، ص: 51.
- ¹⁶ سامي بن إبراهيم السويلم: صناعة الهندسة المالية (نظرات في المنهج الإسلامي)، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بيت المشورة، الكويت، 2004، ص: 22.
- ¹⁷ عبد العظيم بن بلوي الخلفي: الوجيز في فقه السنة والكتاب العزيز، ط3، المنصورة-مصر، 2001، ص: 341.
- ¹⁸ عبد الكريم قندوز: الهندسة المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص: 33.
- ¹⁹ عبد الكريم قندوز: صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعللي - الشلف، 2006/2007، ص: 113.
- ²⁰ عبد الرحيم الساعاتي: إدارة الغرر في التأمين الإسلامي، الملتقى الثاني للتأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل الإسلامي، الرياض - السعودية، 6-7، 2010، ص: 55.
- ²¹ علي موسى حنان، محمد الأمين خنيوة: منتجات الهندسة المالية الإسلامية (الواقع والتحديات ومناهج التطوير)، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع.. ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 23-24 فيفري 2011، ص: 4.
- ²² مختار بونقاب: دور الهندسة المالية في تطوير منتجات المؤسسات المالية الإسلامية (دراسة نماذج لمنتجات مالية لعينة من المؤسسات المالية الإسلامية) خلال الفترة 2007-2012، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرياح-ورقلة، 2011/2012، ص: 57، 58.
- ²³ عبد العظيم أبو زيد: البناء الشرعي الأسلم للتأمين الإسلامي (تكافل)، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد الإسلامي والتمويل، كلية الدراسات الإسلامية، الدوحة-قطر، 25-27، ديسمبر 2011، ص: 4، 5.
- ²⁴ عبد الستار أو غدة: نظام التأمين التكافلي من خلال الوقف (بديلا عن التأمين من خلال التزام التبرع)، ندوة علمية حول التأمين التعاوني من خلال نظام الوقف، الجامعة الإسلامية، ماليزيا، 4-6 مارس 2008، ص: 7.
- ²⁵ يوسف الشيبلي: التأمين التكافلي من خلال الوقف، ملتقى التأمين التعاوني، الرياض-السعودية، 20-22 جانفي 2009، ص: 9، 10.
- ²⁶ عبد الستار أبو غدة، مرجع سابق، ص: 10، 11.
- ²⁷ يوسف الشيبلي، التأمين التكافلي من خلال الوقف، مرجع سابق، ص: 10، 11.
- ²⁸ عبد العظيم أبو زيد، مرجع سابق، ص: 15-17.
- ²⁹ راشد نصري أبو مؤنس، عبد الله علي الصيفي: المشاركة المتزايدة نموذجاً لإدارة التأمين الإسلامي والتحوط ضد مخاطر الخسارة حالة التصفية النهائية، مؤتمر التأمين التعاوني (أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة منه)، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن، 11-13 أبريل 2010، ص: 54-56.
- ³⁰ رياض منصور الخليلي: قوانين التأمين التكافلي الأسس الشرعية والمعايير الفنية (دراسة معيارية لأغراض تقنين أعمال شركات التأمين التكافلية)، مؤتمر التأمين التعاوني (أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة منه)، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن، 11-13 أبريل 2010، ص: 44.

- ³¹ عجيل جاسم النشمي: إعادة التأمين التعاوني، مؤتمر التأمين التعاوني (أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة منه)، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن، 11-13 أبريل 2010، ص ص: 25، 26.
- ³² محمد سعدو الجرف: تشريعات التأمين التعاوني وعقوده ووثائقه (دراسة تقويمية)، مؤتمر التأمين التعاوني (أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة منه)، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن، 11-13 أبريل 2010، ص ص: 16-18.
- ³³ علي القرني: صناديق الاستثمار الإسلامية، الرابط: <http://www.elgari.com/?download=1458>، تاريخ التصفح: 2018/04/04.
- ³⁴ فتيحة نشنش وآخرون: أداء صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعيا وصناديق الاستثمار الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع.. ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 23-24 فيفري 2011، ص: 11.
- ³⁵ يوسف الشيبلي: التمويل بالمشاركة (الآليات العملية لتطويره)، الندوة الفقهية الثالثة لمصرف أبوظبي الإسلامي (التمويل بالمشاركة الآليات العملية لتطويره)، أبوظبي-الإمارات، 19-20 جانفي 2011، ص ص: 3-5.